

أثر القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

أحمد يوسف كلبوينة*

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات (المتعلقة بكل من حماية حقوق المساهمين، واجتماعات الهيئة العامة، ومسؤوليات مجلس الإدارة، والإفصاح والشفافية) على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وهدفت أيضاً إلى معرفة مدى تطبيق الشركات للقواعد الإرشادية لحوكمة الشركات، ولتحقيق أهداف الدراسة جُمعت البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة من عينة الدراسة المتمثلة بـ(48) شركة من شركات القطاع الصناعي المدرجة في سوق عمان المالي، واختُبرت الفرضيات باستخدام اختبار العينة الأحادية والانحدار المتعدد بالإضافة إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف خصائص عينة الدراسة والتكرارات والنسب المئوية لمعرفة خصائص عينة الدراسة.

أظهرت نتائج الدراسة أن الشركات تطبق القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات بكافة أبعادها، وينسب متفاوتة، أعلاها القواعد الإرشادية المتعلقة بالشفافية والإفصاح، يليها كل من: القواعد الإرشادية المتعلقة باجتماعات الهيئة العامة، ومسؤوليات مجلس الإدارة، وأخيراً حقوق المساهمين، وأوضحت أيضاً وجود أثر للقواعد الإرشادية لحوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية.

الكلمات الدالة: حوكمة الشركات، جودة المعلومات المحاسبية، الشركات المساهمة العامة الأردنية، الإفصاح المحاسبي.

المقدمة

الأخرى، (الجعدي، 2007) كما هو الحال في شركة (world come) و(Enron) و(zerox) وما تلاها من الأزمات المتلاحقة حتى عام 2008 حين انهارت الشركات العقارية والبنوك الممولة لها في الولايات المتحدة الأمريكية (Bonna, 2012).

كانت المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها مستخدمو القوائم المالية اعتماداً كبيراً عند اتخاذ قراراتهم هي محور الاهتمام بتطبيق القواعد الإرشادية لحوكمة مبادئها وتفعيلها فلا بد من أن يكون هناك علاقة تأثيرية بين المبادئ والقواعد الإرشادية لحوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية (مطر ونور، 2007)، فوجود قانون فعال للشركات يحدد السجلات والدفاتر المحاسبية التي يجب إمسакها والقوائم المالية التي يجب نشرها يمكن أن يؤدي إلى تفعيل الآليات المحاسبية المتعلقة بإعداد التقارير المالية المنشورة، وبما يحقق الإفصاح والشفافية من أجل الوفاء بمتطلبات هذا القانون (الشريف، 2008)، كما أن وجود لجنة تدقيق فعالة يتم اختيارها من الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة، ومن الخبراء المختصين الذين يتولون الإشراف المستقل على عملية إعداد التقارير المالية، وكذلك مراقبة جودة المعلومات المحاسبية التي تُنتج هذه التقارير قد يؤدي إلى ارتفاع مستوى جودة الآليات

تعتبر حوكمة الشركات أو ما يسمى ((سلطة الإدارة الرشيدة)) من أهم الموضوعات المعاصرة والتي لاقت انتشاراً واسعاً في منظمات الأعمال في العقد الأخير من القرن الماضي وبدايات القرن الحالي، نظراً لما ترتكز عليه من مبادئ أو معايير واجبة التطبيق لضمان سير العمل، وتحقيق الاستمرارية في إنتاج الإيراد وتجنب الأزمات الاقتصادية، (الشريف، وأبو عجيله، 2009) والانهيارات المالية التي قد تحدث في المؤسسات المالية وغير المالية على حد سواء، خصوصاً بعد حدوث تلك السلسلة المتتالية من الأزمات التي شهدتها الأوساط التجارية بشكل عام في بدايات هذا القرن والتي تعود أسبابها إلى التلاعب بالقوائم المالية وغش الإدارة واحتيالها، وظهور ما يسمى بالمحاسبة الإبداعية (Creative Accounting) وتواطؤ شركات التدقيق، الأمر الذي ألحق الخسائر الفادحة بالمستثمرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح

* قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، تاريخ استلام البحث 2015/07/14، وتاريخ قبوله 2015/09/19.

- على جودة المعلومات المحاسبية؟
 ج- ما أثر القواعد الإرشادية المتعلقة بمسؤوليات مجلس الإدارة على جودة المعلومات المحاسبية؟
 د- ما أثر القواعد الإرشادية المتعلقة بالإفصاح والشفافية على جودة المعلومات المحاسبية؟

أهمية الدراسة:

تلقي هذه الدراسة الضوء على أثر القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات الأردنية التي صدرت عن هيئة الأوراق المالية في الأردن على جودة المعلومات المحاسبية في وقت لا تزال المخرجات المحاسبية، تعاني من نقص في الثقة من قبل المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية الآخرين، وذلك على الصعيدين المحلي والعالمي. وتزداد أهمية هذه الدراسة بسبب قلة الدراسات السابقة والأدبيات التي تناولت أثر القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية؛ ولهذا جاءت هذه الدراسة التي تمثل أوائل الأدبيات الرائدة في تقييم هذه العلاقة، واكتشاف مدى تطبيق القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات الأردنية لإنتاج قوائم مالية موثوقة وعالية الجودة. إذ إن القوائم المالية هي المصدر الأساسي للملاك والمستثمرين وذوي المصالح الأخرى المرتبطة بالشركة بصورة مباشرة وغير مباشرة للحصول على المعلومات الصحيحة التي لها الأثر الكبير في اتخاذهم للقرارات الاستثمارية وغير الاستثمارية وإلى معرفة أثر القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات المتعلقة بحماية حقوق المساهمين، واجتماعات مجلس الإدارة، ومسؤوليات مجلس الإدارة، والإفصاح والشفافية على جودة المعلومات المحاسبية.

أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:
 1- معرفة مدى تطبيق الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية للقواعد الإرشادية لحوكمة الشركات.
 2- قياس أثر القواعد الإرشادية المتعلقة بحقوق المساهمين على جودة المعلومات المحاسبية .
 3- قياس أثر القواعد الإرشادية المتعلقة باجتماعات مجلس الإدارة على جودة المعلومات المحاسبية.
 4- قياس أثر القواعد الإرشادية المتعلقة بمسؤوليات مجلس الإدارة على جودة المعلومات المحاسبية.
 5- قياس أثر القواعد الإرشادية المتعلقة بالإفصاح والشفافية على جودة المعلومات المحاسبية.

المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية، (حمدان وآخرون، 2012) وكذلك وجود قواعد محددة لمتطلبات الإفصاح والشفافية للشركات التي يتم قيد أوراقها المالية في البورصة، فيمكن أن تؤدي إلى تفعيل آليات المحاسبة اللازمة لتحقيق تلك المتطلبات، وتحديدًا لتلك العلاقة بين القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية، (Martinez & Fuentes, 2007) فقد جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على تطبيق القواعد الإرشادية في الشركات المساهمة العامة الأردنية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية والتقارير المالية التي تنتجها، حتى تضيف هذه الدراسة بعداً جديداً في مجال حوكمة الشركات وقواعدها الإرشادية ومرتكزاتها الأساسية.

ولتحقيق هذه الأهداف فقد حُدِّت خطة هذه الدراسة، فبدأت بتحديد المشكلة، ووضع الأسئلة التي تقوم عليها الفرضيات، ثم بيان مفهوم حوكمة الشركات وقواعدها الإرشادية ومرتكزاتها، وكذلك مفهوم جودة المعلومات المحاسبية وخصائصها وعلاقتها بالحوكمة، وأخيراً التحليل الإحصائي الذي يظهر به نتائج الدراسة وتوصياتها.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

أدى التطور التكنولوجي وثورة المعلومات التي يشهدها العالم، وكذلك ظهور السياسات الاقتصادية المفتوحة ومظاهر الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق، وغيرها من التطورات إلى تطبيق مفهوم حوكمة الشركات ومبادئها وكذلك القواعد الإرشادية التي وضعتها الجهات الاقتصادية والقانونية الأردنية المتمثلة بهيئة الأوراق المالية وقانون الشركات؛ وذلك لإنتاج معلومات محاسبية ذات خصائص عالية وقوائم مالية موثوقة يعتمد عليها جميع مستخدمي القوائم المالية بمختلف طوائفهم.

لذلك برزت مشكلة الدراسة لتحديد أثر القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة الأردنية، وللتحقق من ذلك فإن الدراسة ستجيب عن التساؤلات التالية:

- 1- ما مدى تطبيق القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات في الشركات المساهمة العامة الأردنية؟
 2- ما أثر القواعد الإرشادية للحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية؟

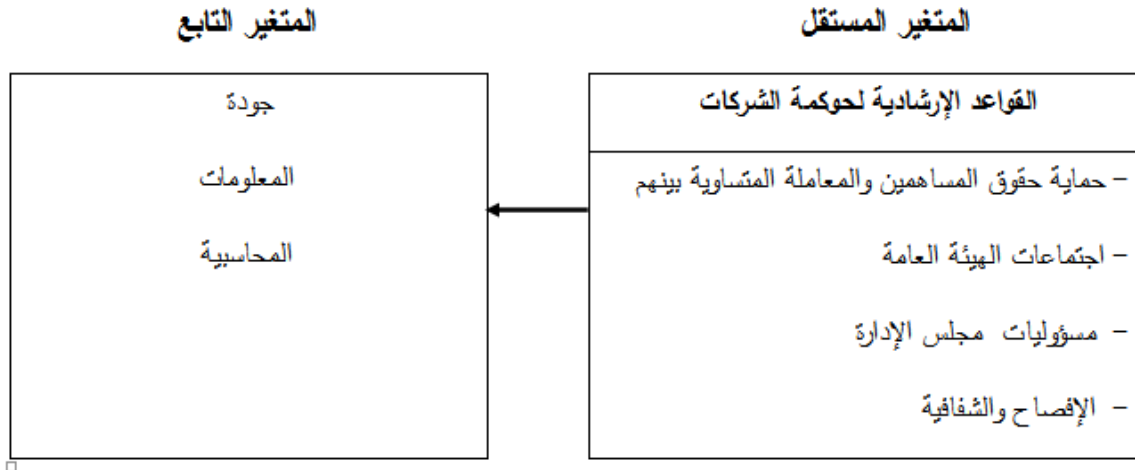
ويتفرع من هذا التساؤل الأسئلة التالية:

- أ- ما أثر القواعد الإرشادية المتعلقة بحماية حقوق المساهمين على جودة المعلومات المحاسبية؟
 ب- ما أثر القواعد الإرشادية المتعلقة باجتماعات الهيئة العامة

نموذج الدراسة:

طُوّر نموذج الدراسة استناداً إلى عدد من الدراسات، منها دراسة
المناصير 2013، زلوم 2013. وتظهر العلاقة كما يُرى في
المخطط التالي:

تعتمد هذه الدراسة على متغيرين رئيسيين هما:
المتغير المستقل (المؤثر) الذي يتمثل بالقواعد الإرشادية للحوكمة،
والمتغير التابع (المتأثر)، وهو جودة المعلومات المحاسبية، وقد



الإطار النظري:

حوكمة الشركات (Corporate Governance) تعتبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) المؤسسة لحوكمة الشركات، ففي عام 1998 وضعت مجموعة من المبادئ والإرشادات الخاصة لحوكمة الشركات، وتعد تلك المبادئ الأساس الذي تستند إليه الدول والشركات عند قيامها بوضع الأسس المناسبة لتطبيق حوكمة الشركات، (سليمان، 2006)، وفي أعقاب الانهيارات المالية لكبرى الشركات الأمريكية في عام 2002 تم إصدار Sarbanes-Oxley Act الذي ركز على دور حوكمة الشركات في القضاء على الفساد المالي والإداري الذي تواجهه العديد من الشركات (Sarbanes Oxley, 2002)، أما في الأسواق الناشئة فإن الممارسة السليمة لحوكمة الشركات أكثر تحدياً منها في أسواق الدول المتقدمة، وذلك لتركز الملكية في أيدي عدد قليل من المساهمين، وصغر حجم الأسواق، وضعف الأطر القانونية الملزمة للشركات لممارسة حوكمة الشركات (Elnggar, 2006) ؛ لهذا فإن تطبيق الحوكمة له أهمية كبيرة وخاصة للشركات المدرجة في الأسواق المالية، إذ تشكل عنصراً مهماً من عناصر تقييم الشركة، وتولّد الاطمئنان لدى المستثمرين مما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في السوق المالي . (شحاته، 2007).

ما هي حوكمة الشركات (Corporate Governance):
الحوكمة أو ما يسمى بسلطة الإدارة الرشيدة هي مجموعة

فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على اختبار الفرضيات التي حُددت لإيضاح مشكلة الدراسة والإجابة عن أسئلتها، وتمت صياغتها بصورتها العدمية (Ho) على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية الأولى:

H01: لا تطبق الشركات المساهمة العامة الأردنية القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات.

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة (حماية حقوق المساهمين، واجتماعات الهيئة العامة، ومسؤوليات مجلس الإدارة، والإفصاح والشفافية) مجتمعاً وفقاً للقواعد الإرشادية لحوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية.

وينفرد من هذه الفرضية الفرضيات التالية:

H021: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقواعد الإرشادية المتعلقة بحماية حقوق المساهمين على جودة المعلومات المحاسبية.

H022: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاجتماعات الهيئة العامة على جودة المعلومات المحاسبية.

H023: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمسؤوليات مجلس الإدارة على جودة المعلومات المحاسبية.

H024: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقاعدة الإفصاح والشفافية على جودة المعلومات المحاسبية.

يعتبر مجلس الإدارة من أهم آليات حوكمة الشركات لتشكل الإطار الفعال لحوكمة الشركات (الحاكمة المؤسسية)، إذ أن تفويض المساهمين لمجلس الإدارة مسؤوليات الرقابة والمتابعة على تسيير أداء المنشأة يجعله على رأس السلطة الحاكمة في قرارات المنشأة على الرغم من أن مجلس الإدارة يفوض الجزء الكبير من مسؤولياته ووظائف إدارة القرارات إلى الإدارة العليا واللجان المنبثقة عنه مثل لجنة التدقيق ولجنة التعيين والمكافآت، وذلك باستخدام حقه في المصادقة والإشراف على مدى التزام الإدارة العليا بهذا النظام، وكذلك قيام اللجان المنبثقة عنه بالواجبات والمسؤوليات الملقاة على عاتقها، ولكي تُفعل هذه الآلية في مجال تطبيق نظام الحوكمة لا بد من وجود شروط ومحددات رئيسية يجب توافرها في المجلس. (هيئة الأوراق المالية، 2009).

تحدد وظائف مجلس الإدارة ودوره الذي يجب أن يكون محدداً بشكل واضح، وأهم ما يضطلع به مجلس الإدارة هو الأهداف ووضع الخطط الإستراتيجية للمنشأة، مع ممارسة دور القيادة في التأثير والإشراف على الإدارة مع الإقرار لحملة الأسهم عن ممتلكاتهم.

تبرز استقلالية مجلس الإدارة، والتي تعتبر من أهم محددات الدور الحوكمي لمجلس الإدارة، وتركز هذه الآلية على شكل مجلس الإدارة، فكلما كان المجلس مكوناً من أعضاء ليسوا من المديرين التنفيذيين، وليس لهم علاقات مع المنشأة بخلاف دورهم كأعضاء مجلس الإدارة، وينحصر دورهم في القيام بالأنشطة الإشرافية لمجلس الإدارة، كلما كان المجلس فعالاً في تطبيق نظام الحوكمة.

ثانياً: اجتماع الهيئة العامة للشركة:

تعتبر اجتماعات الهيئة العامة للشركة من الأمور المهمة، ويجب مراعاة ما يلي:

1. تتكون الهيئة العامة من جميع المساهمين الذين يحق لهم التصويت.
2. تعقد الهيئة العامة للشركة اجتماعاً عادياً مرة واحدة كل سنة على الأقل، على أن يعقد هذا الاجتماع خلال الأشهر الأربعة التالية لانتهاج السنة المالية للشركة. كما يجوز أن تعقد الهيئة العامة للشركة اجتماعاً غير عادي في أي وقت وفقاً للتشريعات النافذة.
3. يوجه مجلس الإدارة الدعوة إلى كل مساهم لحضور اجتماع الهيئة العامة إما باليد أو عن طريق البريد العادي والبريد الإلكتروني الخاص بالمساهم، قبل 21 يوماً من التاريخ المقرر لعقد الاجتماع، على أن يتم إعداد الترتيبات والإجراءات المناسبة لعقد الاجتماع من ذلك اختيار المكان

من القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية لمصالح المساهمين والمستثمرين، وتحقيق التوازن بين مصالح مديري الشركات والمساهمين (تضارب المصالح) فيها وفقاً لنظرية الوكالة بالإضافة إلى أصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بالشركة (الفار، 2006).

وعرّفنتها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) على أنها النظام الذي تُدار به إدارة الشركة ويُتحكم بأعمالها لحماية كيانها، وضمان استمرار نشاطها أما ديمراج (Demriag & Sudi, 2000) فقد عرّفها على أنها (مجموعة من العلاقات التعاقدية التي ترتبط بين إدارة الشركة ومساهميها وأصحاب المصالح فيها، وذلك عن طريق إيجاد الإجراءات والهياكل التي تُستخدم لإدارة شؤون الشركة وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تعزيز الإفصاح والشفافية والمساءلة بالشركة مع تعظيم الفائدة للمساهمين على المدى الطويل، ومراعاة أصحاب المصالح الأخرى، وقد عرّفنتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2004) وكان تعريفاً أكثر شمولية، فقد نصت على أن الحوكمة: هي النظام الذي يوجه ويضبط أعمال الشركات، ويصف ويوضح الواجبات والحقوق لمختلف أطراف التعامل في الشركات، ويوضح الإجراءات والقواعد اللازمة لإعداد واتخاذ القرارات الخاصة بشؤون الشركات، مع تحديد أهداف الشركة والوسائل المتاحة لتحقيقها وكيفية أدائها ومراقبة هذا الأداء، كما يتم الاحتكام إلى الأطراف المؤسسة في وضع أنظمة ذاتية للإدارة، والتوجيه والرقابة ضمن إطار أخلاقي نابع من الشركة نفسها (الحيزان، 2008)، وتقابل "الحكم المؤسسي" باعتبارها مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها، بل وكل المهتمين بشؤونها، وهي تتضمن الهيكل الذي به توضع أهداف الشركة والأدوات التي تتفد (اتحاد المصارف، 2003).

أما (Gopalsamy, 1988) فقد عرّفها أنها "مجموعة من العمليات والأنظمة التي تسيّر الشركة بأفضل صورة لتحقيق منافع أصحاب المصالح" أما (Williamson, 1999) فقد عرّفها بأنها "النظام الذي يقيس مقدرة الشركة على تحقيق أهدافها ضمن إطار أخلاقي محدد نابع من داخلها". أما (Coleman & Biekpe, 2006) فقد عرّف حوكمة الشركات أنها "مجموعة من النظم والإجراءات التي تعظم المناخ التنظيمي للشركة بما يعظم الأداء المالي، ويقوي المركز التنافسي للشركة".

القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات:

فيما يلي القواعد الإرشادية المتعلقة بحوكمة الشركات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية في الأردن التي أوجبت تطبيقها اعتباراً من بداية 2009 م، وهي:

أولاً: مجلس إدارة الشركة:

3. الاطلاع على المعلومات والوثائق الخاصة بالشركة وفق التشريعات النافذة.

4. الحصول على المعلومات الدورية وغير الدورية المفصح عنها وفق التشريعات النافذة.

5. المشاركة والتصويت في اجتماع الهيئة العامة للشركة أصالة أو وكالة بعدد أصوات يساوي عدد الأسهم التي يملكها المساهم.

6. الحصول على الأرباح السنوية للشركة في ثلاثين يوماً من تاريخ صدور قرار الهيئة العامة بتوزيعها.

7. أولوية الاكتتاب في أية إصدارات جديدة من الأسهم للشركة قبل طرحها للمستثمرين الآخرين.

8. إقامة دعوى قضائية في مواجهة مجلس الإدارة أو أي من أعضائه يطالب فيها بالتعويض عما لحقه من ضرر نتيجة مخالفة التشريعات النافذة أو النظام الأساسي للشركة أو الخطأ أو التقصير أو الإهمال في إدارة الشركة أو إفشاء المعلومات ذات الطبيعة السرية للشركة، أو اللجوء إلى وسائل حل النزاعات بالطرق البديلة ومنها الوساطة والتحكيم بما يتفق والتشريعات النافذة.

9. إقامة دعوى قضائية في مواجهة المدير العام للشركة أو أي موظف فيها يطالب فيها بالتعويض عما لحقه من ضرر نتيجة إفشاء المعلومات ذات الطبيعة السرية للشركة.

10. طلب عقد اجتماع هيئة عامة غير عادية، للمساهمين الذين يملكون 25% من أسهم الشركة المكتتب بها.

11. طلب عقد اجتماع هيئة عامة غير عادية؛ وذلك للمطالبة بإقالة مجلس إدارة الشركة أو أي عضو فيه، للمساهمين الذين يملكون 20% من أسهم الشركة.

12. طلب إجراء تدقيق على أعمال الشركة ودفاترها، للمساهمين الذين يملكون 10% من أسهم الشركة.

13. إقامة دعوى قضائية للطعن في قانونية أي اجتماع عقده الهيئة العامة أو الطعن في القرارات التي اتخذتها فيه وذلك في ثلاثة أشهر من تاريخ عقد الاجتماع.

14. الاطلاع على محاضر اجتماعات الهيئة العامة للشركة (هيئة الأوراق المالية، 2009).

رابعاً: الإفصاح والشفافية:

يجب أن يتضمن الإفصاح والشفافية ما يلي:

1. تضع الشركة إجراءات عمل خطية وفقاً لسياسة الإفصاح التي يعتمدها مجلس الإدارة لتنظيم شؤون الإفصاح عن المعلومات، ومتابعة تطبيقها وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة.

2. على الشركة أن توفر المعلومات الإفصاحية للمساهمين

والزمان، بما يساعد ويشجع على حضور أكبر عدد ممكن من المساهمين.

4. يجب أن تحتوي الدعوة على موعد ومكان الاجتماع، وأن يرفق بها جدول أعمال الهيئة العامة متضمناً المواضيع التي ستبحث في الاجتماع بشكل مفصل وواضح، إضافة إلى أي وثائق أو مرفقات تتعلق بتلك المواضيع. وتقتضي المبادئ الرشيدة للحكومية المؤسسية عدم إدراج أية مواضيع جديدة في الاجتماع غير مدرجة على جدول أعمال الهيئة العامة المرسل سابقاً للمساهمين.

5. يرسل المساهم الراغب بالترشح لعضوية مجلس الإدارة نبذة تعريفية عنه قبل انتهاء السنة المالية للشركة التي تسبق السنة التي سيعقد فيها اجتماع الهيئة العامة لانتخاب المجلس. وفي هذه الحالة يرفق مجلس إدارة الشركة هذه النبذة التعريفية بالدعوة الموجهة للمساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة.

6. يقوم مجلس إدارة الشركة بالإعلان عن موعد عقد اجتماع الهيئة العامة ومكانه في ثلاث صحف يومية محلية، ولمرتين على الأقل، وعلى الموقع الإلكتروني للشركة.

7. يجوز للمساهم أن يوكل عنه مساهماً آخر لحضور اجتماع الهيئة العامة بالنيابة عنه بموجب وكالة خطية أو أن يوكل عنه شخصاً آخر بموجب وكالة عدلية، وفق التشريعات النافذة.

8. يرأس اجتماع الهيئة العامة رئيس مجلس الإدارة أو نائبه في حال غيابه، أو من ينتدبه المجلس في حال غيابهما. كما يجب أن يحضر أعضاء المجلس اجتماع الهيئة العامة بعدد لا يقل عن الحد الذي يحقق النصاب القانوني لأي اجتماع للمجلس.

9 يسمح للمساهمين بالمشاركة الفاعلة والتعبير عن آرائهم بحرية في اجتماع الهيئة العامة، والحصول على الإجابات عن تساؤلاتهم ويوفر المعلومات الكافية تمكّنهم من اتخاذ قراراتهم (هيئة الأوراق المالية، 2009).

ثالثاً: حقوق المساهمين:

تتخذ الشركة الإجراءات المناسبة لضمان حصول المساهمين على حقوقهم بما يحقق العدالة والمساواة دون تمييز، ومن أهمها ما يلي:

1. احتفاظ الشركة بسجلات خاصة بملكيات المساهمين تتضمن المعلومات الخاصة بمساهمتهم وأسمائهم وعدد الأسهم التي يملكها كل منهم، والتغييرات التي قد تطرأ عليها.

2. الاطلاع على سجل المساهمين فيما يخص مساهمته لأي سبب كان، وعلى كامل السجل لأي سبب معقول.

خصائص تتعلق بمتخذي القرارات، وفائدة المعلومات لمتخذ القرار تعتمد على عدة عوامل، منها طبيعة الأنموذج القراري المستخدم، وطبيعة مصادر المعلومات، ومقدار نوعية المعلومات المتراكمة لدى متخذ القرار، وبذلك تتحقق الفعالية للمعلومات المحاسبية في تشجيع الاستثمار باكتمال محتواها وتعظيم جودتها (جمعة، 2011، ص 342).

ولعل من أهم أسباب نشوء النظام المحاسبي وتطوره الحاجة إلى توفير المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات على الصعيد الداخلي للمنظمة وللأطراف الخارجية التي ترتبط مصالحها بالمنظمة بشكل مباشر أو غير مباشر، وعليه فإن النظام المحاسبي يشكل أحد أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات المحاسبية التي تسهم في ترشيد ومساندة القرارات الاقتصادية التي تؤثر في موارد المجتمع وثرواته، وبالتالي على رفاهية الأفراد (Belkaoui, 2006).

من هنا تظهر أهمية توفر نظم معلومات محاسبية فعالة لترشيد القرارات الإدارية، ولمساعدة الإدارة على حل المشكلات التي تواجهها، وكذلك تقديم المعلومات المفيدة لمستخدمي القرارات داخل المنظمة وخارجها، والتي يكون لها دور إيجابي في دعم استمرارية هذه الشركات.

ولكي تكون هذه المعلومات قادرة على مساعدة الإدارة والأطراف الأخرى على اتخاذ القرارات المناسبة يجب أن تتصف بالخصائص النوعية الجيدة التي تتمثل في الملائمة الموثوقية والقابلية للمقارنة والقابلية للتحقق، وغيرها من الخصائص التي سنوردها في البحث.

معايير جودة المعلومات المحاسبية:

يهدف النظام المحاسبي أساساً إلى إنتاج تقارير دقيقة وفي الوقت المناسب، وتساعد متخذي القرار على التوجه إلى القرارات السليمة، مما يتطلب ضرورة وجود خصائص نوعية تعلق جودة هذه المعلومات، ونظراً لهذا التأثير المباشر للمعلومات المحاسبية في القرارات والوظائف الإدارية المختلفة فقد اهتمت جميع المنظمات المهنية بهذا الأمر، وحاولت وضع معايير أساسية أو مجموعة من الخصائص تساعد على تقييم مستوى جودة هذه المعلومات ولهذا فقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) هذه المعايير في فئتين من الخصائص هي الأساسية والثانوية يستلزم توفرها في المعلومات المحاسبية لتحقيق أكبر قدر من المنفعة والفائدة لمستخدميها، وقد أصدر (FASB) عام 1980 البيان رقم (2) بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (النجار، 2013).

والمستثمرين بصورة دقيقة وواضحة وغير مضللة، وفي الأوقات المحددة، وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة مما يمكنهم من اتخاذ قراراتهم.

3. على الشركة تنظيم حساباتها وإعداد بياناتها المالية وفق المعايير الدولية الخاصة بإعداد التقارير المالية (IFRS).
4. على الشركة استخدام موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت لتعزيز الإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات.
5. على الشركة أن تفصح عن سياساتها و برامجها تجاه المجتمع المحلي والبيئة.
6. لا يجوز لأي شخص مطلع في الشركة إفشاء المعلومات الداخلية المتعلقة بالشركة لغير المرجع المختص أو القضاء، ولا يجوز تداول الأوراق المالية الصادرة عن الشركة، أو حمل الآخرين على تداولها بناءً على معلومات داخلية أو استغلال معلومات داخلية أو سرية لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية (للاستزادة www.hawkma.com).

مفهوم المعلومات المحاسبية:

تعتبر كل من البيانات والمعلومات المحاسبية مكونات أساسية لنظم المعلومات المحاسبية، وغالباً ما تستخدم في الحياة العملية مصطلحات مترادفة، ويقصد بالدلالة على معنى واحد رغم ما بينهما من اختلافات جوهرية، فالبيانات المحاسبية هي مجموعة من القيم والرموز والكلمات التي تجمع من داخل المشروع ومن خارجه نتيجة للأحداث والعمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة المحاسبية، وتمثل المدخلات التي يتم تشغيلها وإدارتها في النظام المحاسبي بهدف استخراج المعلومات. أما المعلومات المحاسبية فتتمثل المنتج النهائي للنظام المحاسبي (قاسم، 2004).

جودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بمفهوم جودة المعلومات المحاسبية تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، وتكون الخصائص ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة، وكذلك المسؤولين عن إعداد التقارير المالية (جربوع، 2013).

وتتمثل الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية التي تتحور حول كيفية جعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة في اتخاذ القرارات، وتعتبر الملائمة والموثوقية الخاصيتين الرئيسيتين للمعلومات المحاسبية (أبو علي وآخرون، 2011). مستوى جودة المعلومات المحاسبية لا يعتمد فقط على الخصائص الرئيسية لهذه المعلومات، وإنما يعتمد أيضاً على

المقارنة (الشيرازي، 1990؛ حنان، 2013).

2- الموثوقية (مصداقية المعلومات) Reliability:

تعني خلو المعلومات المحاسبية من أي خطأ أو تضليل إلى حد منطقي ومعقول في الوقت نفسه تمثل عرضاً أميناً وصادقاً للمعلومات، لأن موثوقية المعلومات مسألة ضرورية للأفراد الذين لا يملكون القدرة على تقييم صحة المعلومات، وليس لديهم الوقت للتحقق من صحة هذه المعلومات. (هندركسون، 1995)، وقد عرّفها البيان رقم (1) عام 1980 "بأنها خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق تزعم تمثيله" (حنان، 2013).

أ- القابلية للتحقق very liability:

تعني أن تصدر النتيجة نفسها التي يتوصل إليها محاسبون مستقلون على اختلاف الطرق التي يستخدمونها في فحص البيانات أو السجلات، أي تتفق آراؤهم على القيم الواردة في القوائم المالية (دهمش، 2005؛ المغاريز، 2014).

ب- الحياد وعدم التحيز Neutrality:

يقصد بها موضوعية المعلومات المحاسبية تخلو من التحيز وتغليب مصلحة فئة على حساب فئة أخرى، مما يزيد من ثقة المستخدم بالمعلومات المحاسبية بسبب دقتها وسلامتها (دهمش، 1995؛ الشيرازي، 1990؛ المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2004).

ج- العرض الصادق Faithful presentation:

يعني أن تكون المعلومات المحاسبية معبرة تعبيراً صادقاً وبكل أمانة عن الأحداث المالية والحقائق، وبحيث يتوافر التوافق بين القيم والأرقام المحاسبية وتفاصيلها مع الأحداث الاقتصادية والمالية التي تم قياسها والتقرير عنها، وأن أي بيانات تقتقد لهذه الصفة لا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية وغير الاستثمارية (الشيرازي، 1990؛ حماد، 2005).

ثانياً- الخصائص الثانوية:

حددت هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) الخصائص الثانوية التي يوجب توفرها في المعلومات المحاسبية وهي:

أ- القابلية للمقارنة Comparability:

هي تفسير إمكانية مقارنة القوائم المالية للسنة الحالية والسنة أو السنوات السابقة للمنشأة، ومقارنة نتائج نشاط المنشأة مع نتائج المنشآت الأخرى، ولهذا فإنه يجب أن تكون المعلومات التي قيست والتقرير عنها بصورة متماثلة في المنشآت المختلفة قابلة للمقارنة، أو تمكّن صفة القابلية للمقارنة المستخدمين من تحديد جوانب الاتفاق والاختلاف الأساسية في

وبناءً على ذلك التصنيف للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فإنه يمكن توضيحها على النحو التالي:

أولاً- الخصائص الأساسية وتتمثل في العناصر التالية:

1- الملائمة (Relevance): وهي قدرة المعلومات المحاسبية على التأثير في قرار مستخدم المعلومات وتجديد اتجاهه، تساعد في إجراء تنبؤات أكثر دقة من الأحداث المستقبلية، ولهذا يمكن القول بأن ملائمة المعلومات المحاسبية تعتبر من أهم الخصائص التي يجب توفرها في هذه المعلومات، لأنها تعني تطابقها مع احتياجات مستخدميها سواءً أكانت على الصعيد الداخلي الذي يمثل احتياجات الإدارة أم الصعيد الخارجي الذي يمثل احتياجات المستخدمين الخارجيين، إلا أنها أكثر أهمية للاستخدام الداخلي، وذلك للاعتماد المباشر عليها في معالجة المشكلات، واتخاذ القرارات المتعلقة بمشكلة محددة بذاتها (شرويدر وآخرون، 2006؛ حنان، 2013؛ الداية، 2009).

إن خاصية الملائمة تتضمن عناصر عديدة تحقق مطلب الملائمة، وهذه العناصر تمثل العناصر الفرعية التي يركز عليها مفهوم الملائمة، وهي كما حددها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) (لجنة معايير المحاسبة الدولية، 2010).

أ- التوقيت الملائم (Time Lines):

تعتبر خاصية التوقيت الملائم من أهم الخصائص المهمة الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية، وعنصراً أساسياً من عناصر نجاح الإدارة في اتخاذ القرارات المهمة، إذ لا قيمة للمعلومات المحاسبية إذا لم تصل إلى مستخدميها في الوقت المناسب لكي يتمكنوا من اتخاذ القرار السليم، ولهذا فلا بد من الاجتهاد في إعدادها وتجهيزها قبل اتخاذ القرار بوقت كافٍ (شرويدر وآخرون، 2006؛ دهمش، 2005؛ الخفاف وناصر، 2012).

ب- القدرة على التنبؤ (Predictive Valu):

إن المعلومات المحاسبية الملائمة تساعد مساعداً فعالة في القدرة على التنبؤ الصادق، وتقليل درجة المخاطرة في إعداد الخطط، ورسم السياسات المستقبلية، وذلك في ظل ظروف المنافسة، وحالات عدم التأكد التي تستوجب توفير مثل هذه الخاصية (الشيرازي، 1990؛ النجار، 2012).

ج- التغذية العكسية Feeding Back:

يُقصد بها أن المعلومات المحاسبية يجب أن تترد مرة ثانية إلى النظام المحاسبي الذي ينتجها، وذلك للتحقق من صحة التنبؤات وإجراء المقارنات بين التنفيذ الفعلي والمخطط لاتخاذ القرارات الصحيحة ومعالجة الانحرافات التي قد تحدث نتيجة

بالمحاسبة بما تعنيه من إفصاح يجمع بينهما وبين القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات فقد كان هناك إجماع على أن الحوكمة كتشريع جديد له أثر على جودة المعلومات وما تحمله أو تتميز به من الإفصاح الذي يفرض على الشفافية (عيسى، 2008).

الدراسات السابقة:

تناول العديد من الدارسين والباحثين العرب والأجانب حوكمة الشركات وعلاقتها بعدة متغيرات في مجالي المحاسبة والإدارة على الصعيدين المحلي والخارجي، وجميعها تلتقي مع هذه الدراسة بالأهداف النهائية، وهي إصدار قوائم مالية موثوقة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الصائبة، ففي دراسة (زلوم، 2013) التي كان الهدف منها اكتشاف مدة الالتزام بتطبيق القواعد الإرشادية الخاصة بحكومة الشركات لدى الشركات الخدمية المقيدة في بورصة عمان واختبار وتقييم أثر تطبيق هذه القواعد على قيمة الشركة، فقد اختار الباحث عدداً من الشركات الخدمية المساهمة وعددها (109) شركات في العام 2009، وتوصل الباحث إلى عدم وجود أثر للقواعد في قيمة الشركة في السوق، وذلك لغياب الوعي بأهمية قواعد الحوكمة من قبل المستثمرين وحملة الأسهم والمستخدمين الآخرين. وهدفت دراسة (المناصير، 2013) إلى معرفة أثر تطبيق قواعد الحوكمة المؤسسية في أداء الشركات الخدمية المساهمة الأردنية، وبالإضافة إلى الوقوف على مدى تطبيق قواعد الحوكمة المؤسسية في الشركات الخدمية، وتوصلت الدراسة إلى أن قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح والشفافية قد احتلت المرتبة الأولى من حيث التطبيق، ثم حقوق المساهمين، فمجلس الإدارة، وأخيراً اجتماعات الهيئة العامة، أما دراسة (Heenetigala & Avmstrong, 2012) فهدفت إلى إيجاد علاقة بين قواعد حوكمة الشركات وأداء الشركات فقد جمعت بيانات لأفضل مجموعة من الشركات في سيريلانكا في الفترة 2003-2007 وتم قياس الحوكمة من خلال (الفصل بين مناصبي رأس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي وتشكيل مجلس الإدارة، واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة) وقياس الأداء المالي، وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين قواعد حوكمة الشركات وبين أداء الشركات العائد على حقوق المالكين.

كما جاءت دراسة (عكش، 2011) لبيان أثر حوكمة الشركات على تعزيز جودة المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية في سوريا، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق الحوكمة يحد من الكثير من المشاكل التي تواجهها هذه الشركات وخاصة المالية، وبينت الدراسة وجود ارتباط بين

الظواهر الاقتصادية طالما أنه يتم إخفاء هذه الجوانب باستخدام طرق محاسبية غير متماثلة، فمثلاً إذا قامت شركة معينة بإعداد معلوماتها على أساس التكلفة التاريخية في حين تستخدم الشركة الأخرى التكلفة المعدلة بالمستوى العام للأسعار فقد يكون صعباً جداً المقارنة بين الشركتين لتقييم كل منها، أو تصعب مقارنة مخرجات السنة الحالية مع السنة أو السنوات الماضية للشركة الواحدة إذا حدث أن أجرت الإدارة تغييرات جوهرية في السياسات المحاسبية لديها (كيسو وآخرون، 2003، النجار، 2012).

ب- الثبات:

يقصد بالثبات أن العمليات والأحداث التي عُولجت في الفترة المحاسبية الحالية بالطريقة والأسلوب الذين عُولجت بهما هذه العمليات والأحداث في الفترة السابقة، وذلك من أجل إمكانية مقارنة القوائم المالية للسنة الحالية بالسنوات السابقة، وفي حال إتباع مبدأ الثبات فإن أي تغيير في القوائم المالية، أو في سياسات إعداد القوائم المالية يتطلب الإفصاح عن هذا التغيير وطبيعته وأثره في التفسير المحاسبي (Gelinas & Sutton & Hunton, 1999).

علاقة الحاكمية بالمحاسبة والمعلومات المحاسبية:

تعتبر المحاسبة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثراً بالقواعد الإرشادية لحوكمة الشركات وتأثيراً، فلا يمكن للقواعد الإرشادية للحوكمة أن تطبق بفاعلية، وتحقق النتائج المطلوبة بدون دعم مهنة المحاسبة، كما أن القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات وإجراءاتها تؤدي دوراً كبيراً في مجال تطوير مهنة المحاسبة، وذلك عن طريق مايلي (خليل، 2007):

1- يجب على المحاسبة أن تهتم بظاهرة حوكمة الشركات ضمن دراساتها، عن طريق مخرجات هذه الوظيفة، إذ يمكن قياس وتقدير نتائج أعمال الشركة، وتحقيق التوصليل الفاعل لهذه النتائج إلى الأطراف المستفيدة جميعها سواء أكانت خارجية أم داخلية، وبشكل عادل ومتوازن، وبذلك تحقق متطلبات تطبيق القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات.

2- لا شك أن تطبيق ظاهرة الحوكمة سيؤثر بشكل واضح في درجة الإفصاح ومستواه في البيانات المالية والإدارية للشركة، ويحقق مستوى عالياً من الشفافية، وهذا تأكيد أن الإفصاح والشفافية وظاهرة الحوكمة وجهان لعملة واحدة، يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به (التأثير المتبادل)، فإذا كان الإفصاح أحد أهم القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات فهو مطلب مهم جداً من مطالب معايير المحاسبة الخاصة بإعداد القوائم المالية. ولما كانت حوكمة الشركات ترتبط ارتباطاً وثيقاً

(Machuga and Teitel, 2007) فقد سعت هذه الدراسة لربط العلاقة بين قواعد الحاكمية المؤسسية المطبق في المكسيك وبين جودة الأرباح، وقد مارس الباحث اختباراته على الشركات المساهمة العامة في المكسيك بُغية التأكد من إصدار تقارير مالية تتمتع بأعلى درجة من الدقة والشفافية والإفصاح، وقد أسفرت هذه الدراسة عن وجود علاقة بين جودة الأرباح وبين التطبيق الفعلي للحاكمة المؤسسية في الشركات المكسيكية.

ما يميز هذه الدراسة:

بعد استعراض الدراسات السابقة عن موضوع تأثير القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات تبين، (حسب اطلاعنا)، عدم وجود دراسات واضحة عن تأثير القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات في الأردن على جودة المعلومات المحاسبية؛ لذا جاءت هذه الدراسة لتركز على تأثير مختلف عناصر القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة العامة لبيان تأثيرها مجتمعة أولاً، ثم تأثير كل قاعدة من القواعد الإرشادية للحاكمة المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية بشكل منفصل، وبالإضافة إلى تركيزها فقط على القطاع الصناعي، وهذا الأمر يعود إلى أن القطاع الصناعي في الأردن يستحوذ على قدر كبير من الاهتمام بفضل الاستثمارات الكبيرة فيه.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي، فقد اعتمد على المنهج الوصفي لوصف استجابات أفراد عينة الدراسة على متغيرات الدراسة المتمثلة في حوكمة الشركات، وجودة المعلومات المحاسبية، وأتبع المنهج التحليلي لاختبار فرضيات الدراسة التي صيغت بناءً على نموذج الدراسة، وقد جمعت البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، واستخدم برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS Statistical package (for Social Sciences) بهدف معالجة البيانات التي أظهرتها الاستبانات، واختبار فرضيات الدراسة استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

- 1- التكرارات والنسب المئوية استخدمت لمعرفة خصائص أفراد عينة الدراسة.
- 2- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف خصائص عينة الدراسة.
- 3- معامل كرومباخ ألفا استخدم لاختبار مدى الاعتمادية على إدارة الدراسة التي بموجبها جمعت البيانات.
- 4- اختبار العينة الأحادية لاختبار فرضية الدراسة الأولى.

تطبيق حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية وبينت وجود ارتباط بين جودة المعلومات المحاسبية وبين تنشيط حركة سوق الأوراق المالية في الشركات التي تطبق الحوكمة. كما جاءت دراسة (إسماعيل، 2010) لتوضح المفاهيم العامة لمبادئ الحاكمية المؤسسية وأثر هذه المبادئ في تحقيق جودة التقارير المالية ومفاهيم جودة الأرباح وكفاءة السوق المالي، وكشفت وجود علاقة بين مستويات التطبيق الفعلي للحاكمة المؤسسية وبين جودة التقارير المالية، وقد أشارت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد أو نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة وعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة واجتماعات لجنة التدقيق وبين جودة التقارير المالية، وأما فيما يتعلق بالحاكمة المؤسسية فلم تدل الاختبارات على وجود علاقة بينهما وبين جودة التقارير المالية.

وهدفت دراسة (الغزوي، 2010) إلى تبيان وتعميق مفهوم حوكمة الشركات وأثرها على المعلومات المحاسبية المتمثلة بالقوائم المالية وبيان مدى تأثير حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي، وأوصت هذه الدراسة بزيادة مستوى الإفصاح في القوائم المالية من قبل الشركات المساهمة وزيادة اهتمام الشركات المساهمة بالمسؤولية الاجتماعية، غير أن دراسة (الشريف، وأبو عجيل، 2009) قد جمعت بين جودة الأرباح من حيث المفهوم والأهمية وآلية القياس وبين آليات الحاكمية المؤسسية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين استقلالية لجنة التدقيق وبين جودة الأرباح، وهذه النتيجة تشير إلى وجود تطبيق جيد لقواعد الحاكمية المؤسسية، بينما تشير النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين جودة القوائم المالية وبين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة أما دراسة (أبو عجيل، وحمدان، 2009) التي هدفت إلى إلقاء الضوء على كيفية ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان وكذلك تحديد مستوى استخدام الحاكمية المؤسسية وما ينتج عن العلاقة القائمة التي أرادها الباحثان بين إدارة الأرباح ومستوى تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية فقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية قد مارست تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية وإدارة الأرباح في مختلف سنوات الدراسة.

أما دراسة (الطبي، 2009) فركزت على دور الحوكمة في زيادة ربحية الشركات الصناعية في سوريا، فقد تم تحديد عينة طبقية من تلك المجالس للشركات السورية وقد توصلت الدراسة إلى وجود اختلافات في وجهات النظر للإداريين في درجة الاعتماد على الهيكل التنظيمي ومستوى الشفافية والإفصاح عند اتخاذ القرارات الاستثمارية وزيادة الربحية. ودراسة

5- الانحدار المتعدد لاختبار فرضية الدراسة الثانية.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتألف مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية وقد بلغ عددها (77) شركة مدرجة ببورصة عمان للأوراق المالية. (<http://exchange.jo/ar>)، وقد وقع الاختيار على عينة الدراسة على مرحلتين، الأولى تم الاتصال مع كافة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية حيث استجابت 48 شركة لإجراء الدراسة الحالية، وفي المرحلة الثانية وَّزَع الباحث (288) استبانة على (48) شركة وبواقع 6 استبانات لكل شركة على المدراء الماليين ورؤساء الأقسام وموظفي قسم المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية، استُرْجِعَ منها (222) استبانة، وبعد مراجعة الاستبانات تبين أن (9) استبانات غير صالحة للتحليل الإحصائي، بهذا فإن عينة الدراسة تتكون من (213) استبانة، والجدول (1) يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية.

يظهر من الجدول (1) أن أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغيرات الدراسة بلغت على النحو الآتي:

1. المؤهل العلمي (53%) للمؤهل العلمي (بكالوريوس)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (3.9%) للمؤهل العلمي (الدكتوراه)، وهذا يعطي فرصة أكبر للدقة في نتائج الدراسة.
2. التخصص العلمي (51.2%) لتخصص (محاسبة)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (9.3%) لتخصص (اقتصاد) وهذا يعكس مدى تناسب التخصصات العلمية لأفراد عينة الدراسة في مجالات أعمالهم، وهذا يعطي فرصة أكبر للدقة في نتائج الدراسة.
3. الفئة الوظيفية (30.9%) للوظيفة (محاسب)، بينما

بلغت أدنى نسبة مئوية (16.0%) لوظيفة (مدير إداري)، وهذا يعني أن جميع المجيبين يحملون شهادات علمية عالية، مما يعني قدرتهم على فهم فقرات الاستبانة.

4. عدد سنوات الخبرة في مجال العمل (28.2%) لفترة الخبرة (15 سنة فأكثر)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (22.5%) لفترات (أقل من 5 سنوات، من 5- أقل من 10 سنوات)، وهذا يدل على الكفاءة التي تمتلكها عينة الدراسة وبالتالي سيسهم في دقة النتائج.

صدق وثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من الصدق الظاهري لأداة الدراسة وذلك عن طريق عرضها على مجموعة من الخبراء والمحكمين من ذوي الخبرة والمعرفة في علوم المحاسبة ومنهجية البحث العلمي والإحصاء التطبيقي، بقصد الاستفادة من خبراتهم مما جعل الأداة أكثر دقة وموضوعية في القياس.

ومن أجل التحقق من ثبات أداة الدراسة قام الباحث باستخدام معامل الثبات المتمثل (كرومباخ ألفا)

(Crombach Alpha) وذلك لحساب معاملات الثبات لمتغيرات الأداة لغرض قياس الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة.

والجدول (2) يبين قيمة كرومباخ ألفا لكل متغير من متغيرات الدراسة.

ونسبة ألفا كرومباخ المقبولة هي 60% (Sekaran, 2006) من الجدول (2) ونلاحظ أن النسبة هي لجميع متغيرات الدراسة تفوق النسبة المقبولة إحصائياً؛ لذا يمكن القول أن أداة الدراسة موثوقة، ويمكن الاعتماد عليها لأغراض تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

الجدول (1)

توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية (ن=213)

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	أقل من بكالوريوس	0	0
	بكالوريوس	113	53
	دبلوم عالي	34	15.9
	ماجستير	58	27,2
	دكتوراه	8	3.9
	المجموع		213
التخصص العلمي	محاسبة	109	51.2
	علوم مالية ومصرفية	36	16.9
	اقتصاد	20	9.3

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
الفئة الوظيفية	علوم إدارية	48	22.6
	المجموع	213	100.0
	مدير إداري	34	16.0
	رئيس حسابات	38	17.8
	مدير مالي	57	26.8
	محاسب	66	30.9
	أخرى	18	8.5
	المجموع	213	100.0
عدد سنوات الخبرة في مجال العمل	أقل من 5 سنوات	48	22.5
	من 5- أقل من 10 سنوات	48	22.5
	10-أقل من 15 سنة	57	26.8
	15 سنة فأكثر	60	28.2
	المجموع	213	100.0

الجدول (2)
قيمة كرومباخ ألفا

البعد	كرومباخ ألفا
القواعد الإرشادية المتعلقة بحماية حقوق المساهمين	.867
القواعد الإرشادية المتعلقة باجتماعات الهيئة العامة	.769
القواعد الإرشادية المتعلقة لمسؤوليات مجلس الإدارة	.791
القواعد الإرشادية المتعلقة بالإفصاح والشفافية	.823
جودة المعلومات المحاسبية	.859

الجدول (3)
نتائج اختبار العينة الأحادية

البعد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
القواعد الإرشادية المتعلقة بحماية حقوق المساهمين	3.65	.489	19.212	.000
القواعد الإرشادية المتعلقة باجتماعات الهيئة العامة	3.70	.560	18.284	.000
القواعد الإرشادية المتعلقة لمسؤوليات مجلس الإدارة	3.70	.447	22.964	.000
القواعد الإرشادية المتعلقة بالإفصاح والشفافية	3.82	.547	21.904	.000

اختبار فرضيات الدراسة:

1- الفرضية الرئيسية الأولى: لا تطبق الشركات المساهمة العامة الأردنية القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات. لاختبار الفرضية الأولى استخدم الباحث اختبار العينة الأحادية القائم على مقارنة المتوسط الفرضي للمقياس الخماسي (3) مع المتوسط المحسوب، إذ يتضح من الجدول (3) الذي يبين نتائج اختبار العينة الأحادية One-Sample T- Test أن متوسط القواعد الإرشادية المتعلقة بحماية حقوق المساهمين يساوي 3.65 وانحراف معياري 4.89. ونظراً لأن $(t=19.212, p<.05)$ لذلك تطبق الشركات الأردنية القواعد الإرشادية المتعلقة باجتماعات الهيئة العامة بحماية حقوق المساهمين، وكذلك تُبين نتائج اختبار العينة

الأحادية أن متوسط القواعد الإرشادية المتعلقة باجتماعات الهيئة العامة يساوي 3.70 وانحراف معياري 5.60. ونظراً لأن $(t=18.284, p<.05)$ لذلك تطبق الشركات الأردنية القواعد الإرشادية المتعلقة باجتماعات الهيئة العامة. وتبين نتائج اختبار العينة الأحادية أن متوسط القواعد الإرشادية المتعلقة بمسؤوليات مجلس الإدارة يساوي 3.70 وانحراف معياري 4.47. ونظراً لأن $(t=22.964, p<.05)$ لذلك تطبق الشركات الأردنية القواعد الإرشادية المتعلقة بمسؤوليات مجلس الإدارة، وتبين نتائج اختبار العينة الأحادية أن متوسط القواعد الإرشادية المتعلقة بالإفصاح والشفافية يساوي 3.82 وانحراف معياري 5.47. ونظراً لأن $(t=21.904, p<.05)$ لذلك تطبق الشركات الأردنية القواعد

أنه" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقواعد الإرشادية المتعلقة بحماية حقوق المساهمين على جودة المعلومات المحاسبية".

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاجتماعات الهيئة العامة على جودة المعلومات المحاسبية.

يتضح من نتائج الانحدار المتعدد من الجدول (4) أن قيمة

للقواعد الإرشادية المتعلقة باجتماعات الهيئة العامة على جودة المعلومات المحاسبية؛ لذلك نرفض الفرضية العدمية، ونقبل

الفرضية البديلة القائلة أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاجتماعات الهيئة العامة على جودة المعلومات المحاسبية".

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمسؤوليات مجلس الإدارة على جودة المعلومات المحاسبية.

يتضح من نتائج الانحدار المتعدد من الجدول (4) أن قيمة

للقواعد الإرشادية المتعلقة بمسؤوليات مجلس الإدارة في جودة المعلومات المحاسبية؛ لذلك نرفض الفرضية العدمية، ونقبل

الفرضية البديلة القائلة أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمسؤوليات مجلس الإدارة على جودة المعلومات المحاسبية".

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين قاعدة الإفصاح والشفافية على جودة المعلومات المحاسبية.

يتضح من نتائج الانحدار المتعدد من الجدول (4) أن قيمة

للقواعد الإرشادية المتعلقة بالإفصاح والشفافية في جودة المعلومات المحاسبية؛ لذلك نرفض الفرضية العدمية، ونقبل

الفرضية البديلة القائلة أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين قاعدة الإفصاح والشفافية على جودة المعلومات المحاسبية".

الإرشادية المتعلقة بالإفصاح والشفافية؛ لذلك نرفض الفرضية العدمية، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بتطبيق الشركات المساهمة العامة الأردنية للقواعد الإرشادية لحوكمة الشركات.

2- الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة (حماية حقوق المساهمين، اجتماعات الهيئة

العامة، مسؤوليات مجلس الإدارة، والإفصاح والشفافية) مجتمعة وفقاً للقواعد الإرشادية للحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية.

أظهرت نتائج اختبار الانحدار المتعدد من الجدول (4) أن

قيمة معامل التحديد تساوي 311. وهذا يعني أن متغير القواعد الإرشادية للحاكمية المؤسسية تفسر ما نسبته 31.1 % من

التباين الحاصل في المتغير التابع، ونظراً لأن قيمة

للقواعد الإرشادية المتعلقة بمسؤوليات مجلس الإدارة في جودة المعلومات المحاسبية؛ لذلك نرفض الفرضية العدمية، ونقبل

الفرضية البديلة القائلة أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة (حماية حقوق المساهمين، اجتماعات

الهيئة العامة، ومسؤوليات مجلس الإدارة، والإفصاح والشفافية) مجتمعة وفقاً للقواعد الإرشادية لحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية.

واستناداً إلى الفرضية الثانية فقد تفرع عنها اختبار الفرضيات على النحو الآتي:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقواعد الإرشادية المتعلقة بحماية حقوق المساهمين على جودة

المعلومات المحاسبية. يتضح من نتائج الانحدار المتعدد من الجدول (4) أن قيمة

للقواعد الإرشادية المتعلقة بحماية حقوق المساهمين على جودة المعلومات المحاسبية؛ لذلك نقبل الفرضية العدمية القائلة

الجدول (4)

نتائج الانحدار المتعدد

المتغير	بيتا	قيمة t	مستوى الدلالة
القواعد الإرشادية المتعلقة بحماية حقوق المساهمين	.121	1.874	.062
القواعد الإرشادية المتعلقة باجتماعات الهيئة العامة	.276	3.969	.000
القواعد الإرشادية المتعلقة بمسؤوليات مجلس الإدارة	.163	2.084	.038
القواعد الإرشادية المتعلقة بالإفصاح والشفافية	.162	2.062	.040
R ²		.311	
قيمة F		23.376	
مستوى الدلالة		.000	

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج: بناءً على اختبار الفرضيات فقد أمكن الوصول إلى النتائج الآتية:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية للقواعد الإرشادية لحوكمة الشركات وأثره على جودة المعلومات المحاسبية.

وقد أظهرت الدراسة أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية تطبق القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات بكافة أبعادها، فقد جاءت القواعد المتعلقة بالإفصاح والشفافية بالمرتبة الأولى، يليها كل من القواعد الإرشادية المتعلقة باجتماعات مجلس الإدارة ومسؤوليات مجلس الإدارة، وأخيراً حقوق المساهمين.

وهذه النتيجة يمكن تفسيرها بأن القواعد الإرشادية التي يصدرها مجلس مفوضي هيئة الأوراق غالباً ما تلتزم بها الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، بهدف تحسين حوكمة الشركات، وزيادة الفاعلية في اتخاذ القرار، ويظهر لنا الدور الرقابي الكبير الذي تقوم بها هيئة الأوراق المالية في التحقق من التزام الشركات بالإفصاح عن القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات وهذا يتفق مع دراسة زلوم 2013، والعكس 2011، وأبو عجيبة، 2009.

أوضحت الدراسة وجود أثر واضح للقواعد الإرشادية لحوكمة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على جودة المعلومات المحاسبية، إذ برز في القواعد الإرشادية المتعلقة باجتماعات مجلس الإدارة، ومسؤوليات مجلس الإدارة، والقواعد الإرشادية المتعلقة بالإفصاح والشفافية، في حين لم تظهر الدراسة وجود أثر للقواعد الإرشادية المتعلقة بحماية حقوق المساهمين على جودة المعلومات المحاسبية.

وتدل نتيجة وجود أثر للقواعد الإرشادية المتعلقة باجتماعات مجلس الإدارة لحوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية على الاهتمام الكبير من قبل مجلس إدارة الشركة على إرسال الدعوة للمساهمين لحضور الاجتماعات من أجل المشاركة بالقرارات والوعي الموجود لدى المساهمين في الشركات الصناعية الأردنية، وهذا بدوره يعزز من جودة المعلومات المحاسبية.

ويفسر وجود أثر للقواعد الإرشادية الخاصة بمسؤوليات مجلس الإدارة على جودة المعلومات المحاسبية على أن معظم

مجالس الإدارات في الشركات يتمتعون بدرجة عالية من المسؤولية ومؤهلون، ويتمتعون بقدر كافٍ من المعرفة والخبرة بالأمور الإدارية وبالتشريعات ذات العلاقة وبحقوق وواجبات مجلس الإدارة، وهذا بدوره يحسن جودة المعلومات المحاسبية.

وكذلك يفسر وجود أثر للقواعد الإرشادية الخاصة بالإفصاح والشفافية على جودة المعلومات المحاسبية بأن الإفصاح يوفر معلومات للمستثمرين والمساهمين والأطراف ذات العلاقة مما يساعدهم على اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق باستثماراتهم.

وبالإضافة إلى أن عدم وجود أثر للقواعد الإرشادية الخاصة بحماية حقوق المساهمين على جودة المعلومات المحاسبية، يفسر بوجود عدد كبير من الشركات في الأردن ذات طابع عائلي، وفي الغالب يكون رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة من عائلة واحدة وهذا بدوره يقلل من جودة المعلومات المحاسبية.

ثانياً: التوصيات:

استناداً إلى ما توصلت إليه الدراسة من النتائج فإنه يمكن التوصية بالآتي:

1- ضرورة تطبيق القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات الأردنية بالكامل، والعمل على وضع إجراءات لتفعيل تطبيق القواعد الإرشادية المتعلقة بحقوق المساهمين لأنهم يمثلون جانب الرقابة واتخاذ القرارات المهمة فيما يتعلق بوضع الشركة.

2- زيادة الاهتمام بالقاعدة الإرشادية المتعلقة بالإفصاح والشفافية لما للمعلومات المحاسبية التي تتصف بهذه الصفة من أهمية بالغة لمستخدمي القوائم المالية في مجال اتخاذ القرارات الاستثمارية وغير الاستثمارية.

3- زيادة الاهتمام بالقاعدة الإرشادية لحوكمة الشركات المتعلقة بمسؤوليات مجلس الإدارة تعزيزاً لدورهم في التخطيط والإشراف والرقابة والمتابعة لما لذلك من أثر إيجابي على جودة التقارير المحاسبية.

4- زيادة الاهتمام بالقاعدة الإرشادية لحوكمة الشركات المتعلقة باجتماعات مجلس الإدارة تفعيلاً لمبدأ المشاركة في تحمل المسؤولية من خلال إطلاع المساهمين على هذه الاجتماعات للاستفادة من آرائهم في مجريات العمل في الشركة لما لذلك من أثر إيجابي على جودة المعلومات المحاسبية.

المراجع

- السعودية"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد السابعون، 2008، ص ص: 290-298.
- خليل، م، (2007)، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسها على سوق الأوراق المالية دراسة تطبيقية، ندوة السوق المالية السعودية: نظرة مستقبلية، 14-15 تشرين ثاني، جامعة الملك خالد، السعودية.
- خوري، ن، (2002)، "مهنة المحاسبة بين التعثر المالي والتحكم المؤسسي في الشركات"، مجلة البنوك في الأردن، مجلد 21، العدد 9، ص ص 33-38 عمان، الأردن.
- الداية، م، (2009)، "أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة" دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- دهمش، ن، (1995)، القوائم المالية لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- دهمش، ن، (2005)، "القوائم المالية والمبادئ المحاسبية"، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن.
- زلوم، ن، (2013)، الإفصاح عن الالتزام بتطبيق القواعد الإرشادية الخاصة بحوكمة الشركات وأثرها في قيمة الشركة (دراسة تطبيقية على الشركات الخدمية المساهمة المدرجة في بورصة عمان)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرين، العدد الثاني، ص ص 163-187، عمان، الأردن.
- سليمان، م، (2006)، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد الإداري والمالي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- شحاته، (2007)، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- شروبيدري، ر، كلارك، م، كاثي جاك، (2006)، تعريب خالد كاججي، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.
- الشريف، إ، (2008)، جودة الأرباح وعلاقتها بجوانب الحوكمة المؤسسية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- الشريف، إ، وأبو عجيلة، ع، (2009)، العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمة المؤسسية، بحث مقدم في المؤتمر السابع بعنوان تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال - التحديات-الفرص-الآفاق، عمان (10-11) تشرين ثاني 2009، عمان، الأردن.
- الشيرازي، ع، (1990)، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، منشورات ذات السلاسل، الكويت.
- عكش، م، (2011)، أثر حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سوريا.
- عليوي، ن والخفاف، ه، (2012)، "أهمية القياس المحاسبي أبو عجيلة، ع، حمدان ع، (2010)، أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح (دليل من الأردن)، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني للعلوم المالية والمحاسبية حول مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية والعالمية، 28-29 نيسان، جامعة اليرموك، الأردن.
- أبو علي، س والدبعي، م وأبو نصار، م، (2012)، "أثر جودة الأرباح المحاسبية في تكلفة حقوق الملكية طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد 7، العدد الأول، ص ص 67-94.
- اتحاد المصارف العربية، (2003)، التحكم المؤسسي في القطاع المصرفي العربي ومتطلبات تطوير ممارساته وفق المعايير الدولية، بيروت، لبنان.
- إسماعيل، ع، (2010)، العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمة المؤسسية وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- آل غزوي، ح، (2010)، "حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية" رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- جربوع، ي وحلس، س، (2001)، المحاسبة الدولية: مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- جربوع، ي، (2013)، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الجعدي، ع، (2007)، مستو الحاكمة المؤسسية وأثره في أداء الشركات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- جمعة، أ، (2011)، "المحاسبة الإدارية التخطيط والرقابة وصنع القرار" دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الحلبي، ن، (2009)، دور الحوكمة في زيادة ربحية المنشآت الصناعية الخاصة في سوريا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، ص ص 201-238.
- حماد، ط، (2005)، موسوعة معايير المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
- حماد، ع، (2005)، حوكمة المؤسسات والمفاهيم والمبادئ والتجارب، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- حمدان، علام ومشتهي، صبري وعواد، بهاء، (2012)، دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد الثامن، العدد الثالث، ص ص 409-432.
- حنان، ح، (2013)، مدخل للنظرية المحاسبية، طبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- الحيزان، أ، (2008)، "تطوير أداء وظيفة المراجعة الداخلية لتفعيل متطلبات الحوكمة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة

بحث تطبيقي في عينة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، العراق.

هنديكسون، أ، (1995)، نظرية المحاسبة، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.

هيئة الأوراق المالية الأردنية، (2009)، دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، عمان، الأردن.

Belkaoui, A. (2006) Accounting Theory. Fourth Edition, Thomsan Learning.

Bonna, Adu. K. (2012). The Impact of Corporate Governance on Corporate Financial Performance. Unpublished thesis, Welden University.

Coleman, A. and Biekpe, N. (2006). The Relationship between Board Size Composition, CEO Duality and Firm Performance: Experience from Ghana, Journal of Corporate Governance, pp: 609-623, Cape Town, South Africa.

Demirage, I. Suudarsanam, S. and Wright, M. (2000). Corporate Governance: Overview and Research Agenda. The British Accounting Review, 32, (4): 341-354.

Elnagar, H.I. (2006). Third Regional International Conference – International Institute of Administrative Science, Monterrey, Mexico (16-20) July 2006. Financial Accounting Standards Board (FASB), 2010.

Gelinas, Uirc J. Sutton, Steve G. and Hunton, James E. (1999). Accounting Information System, South Westem, Ohia, USA.

Gopalsamy, N. (1998). Corporate Governance Principles, Tokyo, Japan.

Heenetigala, K. and Avmstrong, A. (2012). "The Impact of Corporate Governance of Firm performance in an Unstable Economic and Political Environment: Evidence from Sri Lanka ". Paper submitted to the 3rd Conference on Financial Market and Corporate Governance Conference.

<http://exchange.jo/ar>.

http://www.jsc.gov.jo/Public/mainarabic.aspx?Page_id=841.

Jen fu-Hsiu. (2006). Effects of Financial Information Transparency on Investor Behavior in Taiwan Stock Market, A Dissertation for the degree of doctor of philosophy in The University of Lynn, Unpublished.

Machuga, S. and Teitel, K. (2007). The Effects of the Mexican Corporate Governance Code on the Quality of Earnings and its Components, Journal of International Accounting Research. 6, (1): 37-55.

للتكاليف البيئية ودورها في تفصيل جودة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات "دراسة استطلاعية لآراء عينة من المنشآت الصناعية بمدينة الموصل، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الخامسة والثلاثون، العدد92، ص ص 72-100، بغداد، العراق.

عيسى، س، (2008)، أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح - دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، مجلد 45، العدد الثاني، ص ص 1-47.

الفار، ع، (2006)، إدارة الأرباح: أثر الحاكمية المؤسسية عليها وعلاقتها بالقيمة السوقية للشركة، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

قاسم، ع، (2004)، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.

كيسو، د، جبيري، و، (2003)، المحاسبة المتوسطة، تعريب أحمد حجاج، تقديم سلطان السلطان، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.

مجلس معايير المحاسبة الدولية FASB، (2010)، معايير المحاسبة الدولية، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، (2004)، معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن اتحاد المحاسبين الدولي (IFAC)، عمان، الأردن.

مطر، م، ونور، ع، (2007)، "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد 3 عدد 1 ص ص 46-70، عمان، الأردن.

المطيري، ع، (2001)، تطبيق الإجراءات الحاكمة للشركات في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد العاشر، العدد 3، ص ص 281-305، السعودية.

المغاريز، ز، (2013)، "مدى ملائمة المعايير المحاسبية الدولية للتكاليف البيئية للشركات الصناعية الأردنية في تحسين جودة مخرجات المعلومات المحاسبية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجنان، لبنان.

المناصير، ع، (2013)، "أثر تطبيق قواد الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية" رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن.

النجار، ج، (2013)، "أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الموثوقية وملائمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية" دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9، العدد3، ص ص 465-493.

النجار، ع، (2012)، مدى دور مراقبي الحسابات في التحقق من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية:

- Act.Available, <http://www.riahome.com/newlaw/fultext.Pdf>.
- Sekaran, U. (2006). *Research Methods for Business a Skill Building Approach*, fourth Edition, Hohn Wiley.
- Williamson, Q. (1999). *The Mechanism of Corporate Governance*, Oxford University Press.
- www.hawkma.com.
- Martinez, M. and Fuentes, C. (2007). The Impact of Audit Committee Characteristics on the Enhancement of the Quality of Financial Reporting: An Empirical Study in the Spanish Context, *Corporate Governance: An International Review*, 15, (6): 1394-1412.
- OECD, *Principles of Corporate Governance*, 2004.
- Sarbanes, A. and Oxley, M. (2002). *The Sarbanes–Oxley*

The Impact of Corporate Governance Guidance Rules on the Quality of Accounting Information in the Jordanian Public Shareholding Industrial Companies

*Ahmad Y. Kalbouneh**

ABSTRACT

The study aimed to investigate the effect of corporate governance guidance rules (related to: Shareholders' rights protection, General Assembly meetings, the Board of Directors responsibilities, and disclosure and transparency) on the quality of accounting information in the Jordanian Public Shareholding industrial companies. The study also aimed to investigate the extent of application of corporate governance guidance rules by companies. To achieve the study objectives; data related the variables of the study were collected from the study sample composed of (48) companies from the industrial sector listed in Amman Stock Exchange. The hypotheses were tested using monounsaturated sample test, multiple regression as well as averages and standard deviations, to describe the study sample characteristics, frequencies and percentages of the study sample.

The results of the study showed that companies apply the corporate governance guidance rules in all its dimensions, varying degrees. The highest was the guidance rules related to transparency and disclosure: Followed by all of the guidance rules related to the General Assembly meetings and the Board of Directors responsibilities, and finally shareholders' equity. The study also indicated the presence of the impact of the corporate governance guidance rules on the quality of accounting information.

Keywords: Corporate Governance, Accounting Information Quality, Jordanian Public Shareholding companies, Accounting Disclosure.

* Accounting Department, Faculty of Business, Al-Balq'a Applied University.Jordan. Received on 14/07/2015 and Accepted for Publication on 19/09/2015.